تسوية الصراع في السودان: موقف إرتريا المدروس والثابت

جريدة " **ارتريا الحديثة** "

19 سبتمبر 2026

يتواصل الصراع المأساوي في السودان منذ أكثر من ثلاث سنوات، مخلفاً عواقب وخيمة على الشعب السوداني، ومحفوفاً بتداعيات ضارة على استقرار المنطقة الأوسع وأمنها.

وفي هذا السياق، لا سيما خلال الأسابيع القليلة الماضية، شهدنا تصعيداً مفرطاً في الحملات الإعلامية وغيرها من الحملات التي تستند إلى تشخيص خاطئ وتحريف للأسباب الجذرية للصراع. ويبدو أن هذه الحملات الإعلامية الماكرة - التي أفادت تقارير بأنها استخدمت أدوات الذكاء الاصطناعي لتحقيق أقصى قدر من التأثير - مدفوعة بأجندات خارجية قد تؤدي إلى تفاقم الصراع وزيادة تعريض رفاه الشعب السوداني للخطر.

وعلى ضوء هذه التطورات المقلقة، يبدو من المناسب إعادة التأكيد على موقف إرتريا الثابت منذ أمد طويل، وإيراد النقاط الرئيسية للعرض الذي كان من المقرر تقديمه في "المؤتمر الدولي حول الصراع في السودان "عقد في برلين في شهر أبريل من هذا العام:

يُعقد هذا المؤتمر في مرحلة حرجة من الصراع المأساوي في السودان، الذي تسبب

في خسائر فادحة في الأرواح ودمار مادي هائل في البلاد؛ وهي خسائر ودمار كان يمكن تجنبها ولم تكن هناك ضرورة لها.

وفي هذا الصدد، ورغم وضوح الضرورة الملحة لتقديم مساعدات إنسانية كافية للإغاثة المؤقتة وبشكل عاجل، إلا أن التركيز الأساسي والشامل للمجتمع الدولي ينبغي أن يظل منصباً على دعم الشعب السوداني لتحقيق سلام دائم لا رجعة فيه.

وترى إرتريا - بناءً على موقفها المدروس والمعلن منذ أمد طويل - أن تحقيق هذا الهدف الأسمى يرتكز على الركائز السبع التالية:"

1. يعتمد حل الصراع في السودان، في المقام الأول وبشكل حصري، على الشعب السوداني. ولا يسع أصدقاء السودان إلا تقديم المساعدة بحسن نية في هذه العملية، التي يجب أن ترتكز بدورها على الاحترام الكامل لسيادة السودان وسلامة أراضيه.

2. وفي هذا الصدد، قد تنطوي كثرة المبادرات المتعددة وغير المترابطة على عواقب غير مقصودة وتؤدي إلى تفاقم الأزمة، إذا لم تكن المقاربات المختلفة -النابعة من نوايا حسنة وصادقة- قائمة على توافق جوهري وعلى مشاورات وتنسيق فعليين ومثمرين.

3. لا ينبغي تفسير الصراع ذاته بشكل خاطئ على أنه نزاع داخلي بحت تحركه خصومات شخصية أو مؤسسية. إذ توجد أدلة دامغة -وتُعد النتائج الشاملة التي توصلت إليها جامعة ييل مؤخراً بشأن تورط الإمارات الكبير في تزويد قوات الدعم السريع بأسلحة متطورة وتجنيد مرتزقة لدعمها مثالاً بارزاً على ذلك- تشير إلى وجود أجندات خارجية فاقمت الأزمة؛ وتندرج بعض الأجندات الخفية الرامية إلى استقطاب السودان وتقسيمه تحت الفئة ذاتها.

4. كما تتضح تماماً ضرورة وجود مرحلة انتقالية محددة زمنياً لاستعادة هيكل الحكم المدني الطبيعي في السودان بالكامل. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الشعب السوداني بجميع أطيافه قد أوكل هذه المهمة إلى مجلس السيادة. وقد لعب الجيش السوداني دوراً حاسماً ومحورياً خلال الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالحكومة القائمة آنذاك؛ حيث صُممت المرحلة الانتقالية -بقيادة مجلس السيادة- لتكون الجسر الضروري لتهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات واستعادة هيكل الحكم المدني

الطبيعي.

5. إن هذه المهمة، التي كان من الممكن إنجازها في غضون عامين أو ثلاثة، واجهت -ولا تزال- تعقيدات ناجمة عن الحرب التي اندلعت لاحقاً بتحريض خارجي. ومن البديهي -بما لا يحتاج إلى تفصيل- أنه لا يمكن تفكيك المؤسسات العسكرية والأمنية في أي بلد أو تعريضها للاستقطاب. وفي ظل هذه الظروف، يجب الاعتراف بمجلس السيادة باعتباره السلطة الوحيدة للدولة في السودان خلال المرحلة الانتقالية؛ وهو ترتيب يفترض مسبقاً دمج القوات المسلحة تحت مظلة وقيادة وطنية موحدة.

6. وفي هذا الصدد، تؤكد إر تريا أن مشاركة مجلس السيادة في هذا المؤتمر الوزاري الدولي، وفي غيره من المحافل المماثلة، تظل أمراً حيوياً وضرورياً.

7. وأخيراً، فإن اتفاقيات وقف إطلاق النار المؤقتة والحلول الجزئية لن تحقق الحل الشامل والناجع المنشود، بل ستفاقم الأزمات؛ إذ إنها لا تتيح للأطراف المتنازعة سوى تعزيز مواقعها والاستعداد لجولات مواجهة أكثر ضراوة، فضلاً عن أنها تزيد من موجات نزوح المدنيين. لذا، يجب التركيز على وقف شامل للأعمال العدائية استناداً إلى إطار عمل حقيقي وقابل للتطبيق لتحقيق السلام.